الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

إحالة اتفاقية الرياض للتعاون القضائي ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب إلى "التشريعية"

المجلس أقر قانون هيئة الاتصالات في المداولة الأولـ

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل وبدر العتيبي

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية على الاقتراح بقانون بشأن انشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات في مداولته الاولى بموافقة 38 عضوا وامتناع عضوين من اصل الحضور 40 عضوا، كما وافق المجلس على مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة في مداولتيه الأولى والثانية وأحاله الى الحكومة.

وينص القانون على أن يستبدل من الفقرة الأخيرة من المادة (63) من القانون رقم (23) لسنة 1968 التالي "يرقى الضابط الجامعي الاختصاصي خريج كلية الشرطة والضابط المرقى وفقا لحكم المادة (71 مكررا) من هذا القانون الى رتبة ملازم اول بعد قضاء سنة واحدة في الرتبة".

ويهدف القانون الى ترقية ضباط الصف الحاصلين على المؤهل الجامعي اثناء الخدمة الى رتبة ملازم أول بعد قضائهم سنة في رتبة ملازم أسوة بالضباط الاختصاصيين من الجامعيين.

ووافق المجلس على طلب لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية سحب تقريرها بشأن مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (11) لسنة 1965 بشأن التعليم الإلزامي لمزيد من الدراسة على أن يبقى على جدول الأعمال.

ورفض المجلس من حيث المبدأ مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم وعليه يسقط من جدول أعمال المجلس.

كما رفض المجلس من حيث المبدأ مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (40) لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته وعليه يسقط من جدول أعمال المجلس.

ووافق المجلس في بداية الجلسة على اقتراح الرئيس مرزوق الغانم اليوم باحالة مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية الرياض للتعاون القضائي ومشروع قانون بشأن معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية.

وكان الرئيس الغانم اعلن عن الاقتراح باحالة تقريري لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشأن مشروعي القانون الى التشريعية البرلمانية " لوجود شبهة دستورية ".

في سياق متصل، ذكرت المذكرة الايضاحية لتقرير لجنة المرافق العامة بشان الاقتراح بقانون ان قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يشهد تطورا سريعا واصبحت هناك حاجة ماسة الى تنظيم هذين القطاعين بما يضمن تقديم افضل الخدمات للمستفيدين وبما يحقق الاداء الامثل لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات».

وتضمت المادة الاولى من الاقتراح بقانون التعاريف الواردة في هذا القانون فيما نصت المادة الثانية على ان تنشأ هيئة عامة مستقلة تسمى هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يشرف عليها الوزير المختص وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة بالاستقلال المالي والاداري.

ونصت المادة الثالثة على تحديد الامور التي تتولى الهيئة الاشراف عليها ورقابتها بينما نصت المادة الرابعة على ان مجلس ادارة الهيئة يتكون من تسعة اعضاء من بينهم الرئيس ويشرف على الهيئة الوزير المختص ويصدر مرسوم بتعيينهم لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة على ان يكون بينهم خمسة من ذوي الخبرة في مجال الاتصال وتقنية المعلومات.

كما نصت الفقرة (د) في نفس المادة من القانون انه يشترط في عضو مجلس الادارة ان يكون شخصا طبيعيا كويتيا من ذوي النزاهة وان لا يكون قد صدر حكم نهائي بشهر الافلاس او بعقوبة مقيدة للحرية في جناية او جنحة مخلة بالشرف والامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره وان يكون حاصلا على الشهادة الجامعية على الاقل.

وجاء في المادة 14 ان تحل الهيئة محل وزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في مباشرة اختصاصات كل منهما في حدود ما اوكله القانون للهيئة من اختصاصات وذلك بعد ستة اشهر من اصدار اللائحة التنفيذية للهيئة.

اما المادة 78 من فصل الجرائم والعقوبات فتنص على ان كل «من حاز او استعمل اجهزة التنصت ايا كانت نوعها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسين الف دينار كويتي وتضاعف العقوبة على كل من استخدم هذه الاجهزة في تسجيل او نقل المحادثات التي تجري خلال اجهزة الاتصالات ويحكم في جميع الاحوال بمصادرة الاجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في هذه الجريمة كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصل عليها واعدامها»، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

العبدالله: ما ورد في مجلس الوزراء فيما يخص ميكنة المعاملات لم يأت من فراغ بل من خلال قانون أقره النواب

العبدالله يلقي مداخلته

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة عند الساعة التاسعة والنصف بعد اكتمال النصاب وتلا الأمين العام الحضور والمعتذرين.

عبدالكريم الكندري: غياب هيبة القانون ليس عذرا لكسر القانون، والانسان بامكانه ان يعيش ببطارية يضعها بقلبه ولكن لايعيش بلا ضمير ، والأوطان لا تصلح بشعب الحليب المسكول، هذه الاقتباسات من كلام الدكتور أحمد الربعي الذي يصادف اليوم وفاته.

عبدالله التميمي: يجب ان ننتقد انفسنا وكنا ننتظر صوتا واحدا لعقد الجلسة، نلتمس العذر من لديه العذر، ولا يجب ان ننتظر عضو الحكومة حتى يكتمل النصاب نحن من يكمل النصاب.

الرئيس: نتمنى من الجميع الالتزام بحضور الجلسة، وكان هناك اقتراح بعقد جلسة خاصة لمناقشة بعض القوانين ونحن نناقشها حاليا ليترك الخميس لعمل الوزراء وتمدد الجلسة إلى حين الانتهاء من القوانين «موافقة».

احالة اتفاقيتي مكافحة الارهاب لمنظمة المؤتمر الاسلامي واتفاقية الرياض للتعاون للجنة التشريعية لدراسة مدى دستوريتها.

وانتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة المرافق العامة عن هيئة الاتصالات.

يوسف الزلزلة: نحن بدأنا منذ فترة في تكنولوجيا المعلومات ولكن عمليا كل شيء غير موجود، ماذا فعلنا حتى نحول الحكومة إلى الكترونية، نحن علشان نغير رخصة في التجارة نحتاج من ستة إلى 6 سنوات هل يعقل ذلك، الحديث عن هذا القانون حتى يكون هناك حاجة ملحة لتطوير انفسنا وهو للمؤسسة التنفيذية حتى تطور عملها، الآن الحصول على الرخص يتم عن طريق الانترنت وسواها من الأمور، ونحن إلى الآن تستغرق المعاملة سنوات وهذا القانون سيكون اللبنة الأخيرة في تطوير العمل الالكتروني.

عبدالحميد دشتي: قانون الاتصالات يفتح آفاقا ونتمنى أن تصدر اللائحة التنفيذية بشكل سريع وحسن اختيار أعضاء الهيئة.

وهناك خريجون في معهد الاتصالات بلا عمل وهذه فرصة تاريخية للانضمام لهذه الهيئة ويجب فتح المجال إلى القطاع الخاص ليساهم في اثراء الاتصالات.

عبدالله التميمي: الاتصالات قانون مهم ومنذ سنوات وهناك نية لتخصيصه ولكن لانعرف لماذا لا ينفذ، وهناك القراصنة الالكترونية«الهاكرز» لماذا لايقطع عليهم الطريق بذلا من تخريبهم المعلومات الالكترونية، و«النت» خدمته ضعيفة ويجب ان تكون هناك مواجهة النفوذ الذين يعرقلون المشاريع.

حسن قويعان: الحكومة دوما تقدم نفسها كدولة مؤسسات ونحن ليس لدينا سوى 3 شركات للاتصالات، فهذا القانون هام ويحسب للمجلس وللوزير عيسى الكندري، وبعض شركات الاتصالات تعارض تحويل الارقام، ان كان هذا القانون موجود سابقا لما عارضوا، القانون نوقش بما فيه الكفاية وسيكون اضافة لتنظيم العمل في المجال الحيوي.

خليل الصالح: انه أحد مشاريع التنمية ونتمنى ان يرى النور والكويتيون ملوا ونحن أيضا وهيئة اتصالات أحد أركان الدخل في أمريكا، ان لم تقدم الهيئة منافسة في الاسعار لن تحل المشكلة ونعود إلى المربع الأول، في السعودية تكلفة الاتصالات رخيصة جدا، التعيينات في الهيئات القادمة لابد ان تكون معاييرها واضحة وعلمية بدلا من الترضية.

وما يخص التوظيف اليوم لدينا هجرة معاكسة من القطاع الخاص لعدم وجود أمان وظيفي في القطاع الخاص، ولابد من توحيد مكافأة الخدمة في القطاع الحكومي والخاص لضمان عدم هجرة الكويتيين من القطاع الخاص.

جمال العمر: هذا القانون انتظرناه طويلا والكويت من اوائل الدول التي خصصت هذا القطاع، ولكن الرقابة على التكنولوجيا وقطاع الاتصالات لم يكن كما ينبغي ما اخر تقدمه، القطاع الخاص يجب أن يدخل منافسا في الخدمات التقنية، مادام هناك هيئة متخصصة وتقوم بدورها سيكون هذا القانون من عواميد التنمية في البلد ولايمكن أن تتطور أي دولة ان لم يكن هناك هيئة للاتصالات، وإلى الآن شركات الخاصة لايوجد رقابة على كلفتها وعلى وزير المواصلات أن يستمع، لدرجة اننا لانستطيع تحليل فاتورة التي ندفعها واحيانا يوضع للمواطن ضبط واحضار في المطار، وكلفة فاتورة 500 دينار لانعرف تفسيرها لانه لايوجد تحليل لآلية استخدام الجهاز من قبل شركة الاتصالات.

صفاء الهاشم: حلو أن يكون لدينا تشريع جديد وهيئة

عسكر: تعديل قانون قوة الشرطة إنجاز تاريخي سيفيد الشباب الكويتي

.. والعمير متحدثا أثناء الجلسة

العمير للزلزلة: لو المسألة تطويل صوت نحن نستطيع أن نرفع أيضا وعليك ألا تقاطعني أثناء الحديث

قانون الاتصالات بحاجة إلى مراجعة في لجنة المرافق خاصة في المادتين الثانية و13

عاشور: بعض السفارات الأجنبية لديها أجهزة تنصت على المكالمات وإحدى الشركات تتنصت بالتنسيق مع أجهزة أمنية

الوزير الكندري يرد على جمال العمر

عيسى الكندري متعاون مع المجلس وقانون هيئة الاتصالات مهم ونحن آخر دولة خليجية وعربية تصدر مثل هذا القانون

الوزراء والنواب لدى دخولهم قاعة المجلس